

معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر
-دراسة تحليلية-

Obstacles to the application of international accounting standards and international financial reporting standards (IAS/IFRS) in Algeria
-analytical study-

بيض القول عبدالله¹، مسلم إبراهيم²

¹ محبر مكيماد، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، abdallah.baidelkoul@mail.univ-djelfa.dz

² محبر مكيماد، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، i.messellem@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2021/11/13

تاريخ القبول: 2021/11/12

تاريخ الاستلام: 2021/09/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار المعوقات التي تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي في الجزائر إلى حد التوحيد الدولي الذي تسعى إليه الدول المعدة لهذه المعايير، وإظهار الفروقات بين الدول التي أعدت هذه المعايير والدول الأخرى خاصة الدول المتخلفة والساترة في طريق النمو والنامية منها، ومن بينها الجزائر.

وما تم التوصل إليه أن شكل ومضمون المعايير المحاسبية الدولية التي أصدرتها اللجنة الدولية يكشف بوضوح عن حقيقة هامة وهي أنها لا توجد "معايير محاسبية دولية" وفقا للمعنى أو المضمون الفني لهذا المصطلح، فالمعايير المعلنة لم تشتق سواء بطريقة علمية أو عملية من الظروف والمتغيرات المحيطة بالسوق الدولية، ولكنها جاءت اختصاراً وتوفيقاً وتنسيقاً من بين العديد من المعايير المحاسبية المطبقة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تسيطر على مجلس إدارة هذه اللجنة.

كلمات مفتاحية: المحاسبة الدولية، المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، التوحيد والتوافق المحاسبي، النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL : M41، M49.

Abstract:

This study aims to show the difficulties and obstacles that prevent the application of international accounting standards (IAS / IFRS) (to the extent of the international standardization sought by the countries preparing these standards, and to show the differences and divergence between the countries who developed these standards and other countries, especially underdeveloped countries on the path of growth and development, including Algeria.

What has been concluded is that the form and content of the international accounting standards issued by the International Committee clearly reveal an important fact, namely that there are no "international accounting standards" according to the meaning or the technical content of this term. the declared standards do not derive, either scientifically or practically, from the circumstances and variables of the market. However, it is a choice, a compromise and a coordination among the many accounting standards applied in developed countries and which control the board of directors of this committee.

Keywords: international accounting, international accounting standards, accounting harmonization, accounting standardization, the financial accounting system.

JEL Classification: M41، M49

1. مقدمة

باعتبار المحاسبة عملية ترجمة للأحداث الاقتصادية، فمن البديهي أن تتأثر بمختلف التغيرات في البيئة الاقتصادية الوطنية أو الدولية على حد سواء، فقد كان لهذه التغيرات على مستوى البيئتين دورا كبيرا في فرض تغيير التشريع المحاسبي. أن البيئة المحاسبية الدولية تشهد تطورات عديدة في هذا المجال، بداية من ظهور ما يعرف بالمحاسبة الدولية التي لم تأتي هكذا؛ وإنما كانت نتيجة لكثرة التعاملات وتطورها بين الدول وظهور الشركات المتعددة الجنسيات... التي مهدت كلها إلى نشوء المحاسبة الدولية التي كانت منحصرة فقط بين الدول الصناعية المتقدمة، إلى أن أصبحت حتمية على العديد من الدول التي تريد أن تندمج في الاقتصاد العالمي.

فما يحدث على الصعيد الدولي من تغيرات وتطورات فلا بد من تأثيره على الصعيد المحلي، فالجزائر كما نعلم ليست منعزلة عن العالم الخارجي، فكل ما يشهده العالم من تغيرات له تأثير كبير وحتمي على المستوى المحلي. حيث قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات في مجال المحاسبة، لتعمد في الأخير إلى تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، الذي غير المعالم والمفاهيم وأبرز مفهوم المحاسبة المالية الذي أضفى بعدا ماليا للقوائم المالية "مخرجات النظام المحاسبي المالي".

1.1 إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي: ما هي معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ

المالي الدولية في الجزائر؟

2.1 أسئلة البحث:

- ما هي الصعوبات التي تحول دون التوحيد المحاسبي الدولي؟

- ما هي الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر؟

3.1 فرضيات البحث:

للإجابة عن الأسئلة السابقة نضع الفرضيات التالية:

- الصعوبات التي تحول دون التوحيد المحاسبي الدولي تكمن في الظروف والمتغيرات المحيطة بالسوق الدولية وخصوصيات متعلقة ببيئة كل دولة.

- معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ترجع إلى البيئة الاقتصادية والمنظومة القانونية.

2. المحاسبة الدولية بين التوحيد والتوافق

في ظل التحولات الاقتصادية العميقة والسريعة التي يشهدها العالم اليوم، لم يعد الأمر يقتصر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول فقط، بل أصبحت التجارة الخارجية هي الدافع الرئيسي لنمو اقتصاد أي دولة، لهذا لا يمكن لأية دولة أن تشارك العصر وتأخذ بأسبابه أن تعزل عما يجري فيه. ومن بين التحولات الهامة التي يشهدها العالم في مجال الاقتصاد؛ ظهور ما يسمى بالمحاسبة الدولية، حيث تعد هذه الأخيرة مرحلة من مراحل تطور الفكر المحاسبي التي أدت إلى تقريب الممارسة المحاسبية بين الدول.

1.2 تعريف المحاسبة الدولية: قطعا هناك ارتباك وخلط في الأدبيات المحاسبية حول معنى المحاسبة الدولية بدليل وجود تعاريف

متنوعة التي تتضمن مختلف الحدود¹.

وبوجه عام لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه عالميا للمحاسبة الدولية، حيث قد يرى البعض "أن المحاسبة الدولية هي الإطار الدولي لمختلف الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى قياس وعرض نتائج الأحداث والمعاملات التجارية الدولية"، وقد يرى البعض الآخر "أن المحاسبة الدولية هي أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للشركات الدولية أو متعددة الجنسيات"، كما قد يشار إليها بأنها "تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة عموما على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسة العملية للمهنة، رغم وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول"². في حين تعرف على أنها المحاسبة التي تهتم بالمشاكل العملية والفنية للأقسام والفروع الأجنبية³.

ومن خلال التعاريف السابقة للمحاسبة الدولية، نلاحظ أن المحاسبة الدولية هي بمثابة مرجع دولي للممارسة المحاسبية في مختلف أشكالها، بهدف تقريب الممارسات المحاسبية بين الدول نظرا لكثرة التعاملات وتعدد الشركات الدولية، وهذا لخدمة مستخدمي مخرجات النظم المحاسبية.

2.2 نقد المحاسبة الدولية

في عام 1976؛ قال هنري ألكسندر بنسون* إنه يتوقع "الأهمية الهائلة للمعايير المحاسبية الدولية" بحلول عام 2000 تقريبا، ربما مستمعيه ظنوا أن هذا كان عفوية منه ومبالغة، ولكن المبالغة التي كانت متوقعة من الرئيس المؤسس للجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) لم يكن أحد يتوقع تحققها. ومع ذلك، فإن لائحة الاتحاد الأوروبي (EU) فيما يتعلق بالاستخدام الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) كانت عام 2005 (الاتحاد الأوروبي 2002) خطوة رئيسية نحو الهدف، مع الإعلانات في عام 2007 من هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) تقبل المعايير الدولية (IFRS) بالنسبة للمسجلين الأجانب وربما لجميع المسجلين، فإن حلم "بنسون" سيتحقق⁴، بل تحقق. حيث أن النظرة التي كان يتوقعها "بنسون" للمعايير المحاسبية الدولية نظرة محاسب متمرس له إطلاع على كل ما يتعلق بالمهنة في بيئة العالم المتقدم، وهي أول خطوة نحو تدويل المحاسبة.

أ. أهمية ما توفره المحاسبة الدولية: بصفة عامة توفر المحاسبة المعلومات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهي تعبر عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذي القرار، ومن أجل وفاء المحاسب باحتياجات متخذي القرار من المعلومات يتعين أن تساعد المعلومات في عمل الاختيارات المنطقية من بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة عند القيام بالأنشطة التشغيلية والاقتصادية⁵. لا شك أن المحاسبة الدولية توفر معلومات ملائمة لتخذي القرار في ظل الاقتصاد العالمي، وحيث تساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد بشكل يعظم المصلحة للبشرية. لذلك السبب كان من الأهمية بمكان دراسة المحاسبة الدولية، حيث هناك أسباب تقف وراء زيادة الاهتمام بها ولعل من أبرزها ما يلي⁶:

- الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهمة بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود الإقليمية والقومية؛

- التباين في الظروف أو العوامل البيئية بين الدول متضمنة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

- تضخم حجم التجارة الدولية والاستثمارات الدولية ونشوء الشركات الدولية متعددة الجنسيات وما يصاحبها من مشكلات محاسبية؛

- تركيز جهود أديبات مهنة المحاسبة نحو التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية تحكم الممارسات المهنية تتعدى نطاق الحدود الإقليمية نتيجة لزيادة الاهتمام من جانب المستثمرين والشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية والدول النامية التي ترغب في تطوير النظم المحاسبية حتى تواكب المتغيرات والمتطلبات ذات الصلة بعصر العولمة.

ب. أهم المتغيرات التي تحول دون التوجه للمعايير المحاسبية الدولية: يعتقد الباحث (وصفي عبد الفتاح أبو المكارم)* أن صياغة المعايير المحاسبية الدولية عن طريق الاختبار والتوفيق بين المعايير عن طريق اختبار والتوفيق بين المعايير المحاسبية الوطنية يصادفه عقبات كثيرة، هنالك نوع من المتغيرات البيئية التي يصعب تجاهلها أو التغلب عليها وأهم هذه المتغيرات ما يلي:

✓ القومية: والتي غالباً ما تحول وتمنع بلداً من النظر بموضوعية إلى المزايا والأفكار والممارسات التي تنشأ وتتطور من بلد إلى آخر رغم ملاءمتها الواضحة لذلك البلد⁷؛

✓ اختلاف نمط العلاقة بين المشرعين ومن يضعون السياسات المحاسبية: فمن المعروف أن نمط العلاقة بين من يضعون التشريعات لقطاع الأعمال Regulators ومن يضعون السياسات المحاسبية policy setters يختلف من دولة إلى أخرى. وفقاً لنمط هذه العلاقة قد تكون عملية وضع المعايير المحاسبية عملية مهنية وفنية تتصف بالمرونة وقد تكون عملاً قانونياً يتصف بعدم المرونة. فقد يتم وضع المعايير بمعرفة التنظيمات مهنية خاصة privatesector أو قد يتم بمعرفة منظمات حكومية agencies Government، أو هيئات تشريعية فعلى سبيل المثال يتم وضع معايير المحاسبية في اليابان لمعرفة جهاز حكومي يتبع وزارة المالية يطلق عليه "مجلس الفكر المحاسبي" ADC، بينما في دولة أخرى مثل ألمانيا وهولندا توضع المعايير في البرلمان تحت إشراف وزارة العدل. وفي دول أخرى مثل السويد نجد أن "مجلس المعايير المحاسبية" يتمتع بسلطة التشريع ووضع المعايير المحاسبية. وعلى عكس من ذلك نجد في دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية يتم الفصل بين الاختصاصيين بحيث يتولى القطاع الخاص إصدار المعايير عن طريق "مجلس المعايير المحاسبية المالية" FACB بينما تتولى الهيئة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية SIC، إصدار التشريعات وتلتزم شركات معينة بتطبيق هذه المعايير، وقد يتدخل هذا الجهاز ويصدر قواعد ملزمة بالإفصاح المحاسبي محاولة معالجة القصور في المعايير المحاسبية.

ومن البديهي أن هذه المتغيرات البيئية تضع قيوداً وتشكل عقبات تحول دون تبني المعايير الدولية خاصة وأن التنظيمات الوطنية لأعضاء في اللجنة الدولية لا تتمتع بسلطة إصدار المعايير في الدول التي تنتمي إليها⁸.

✓ نظام المعلومات العالمي في المحاسبة الدولية: على مستوى نظام المعلومات العالمي في المحاسبة الدولية فإنه يتطلب وجود نظام معلومات عالمي في مستوى تطلعات أهداف المحاسبة الدولية⁹؛

✓ تباين هيكل تمويل المؤسسات: تباين أهداف القوائم المالية شكلها ومضمونها من دولة إلى أخرى باختلاف هيكل التمويل الأساسي المشترك فهنالك دول تعتمد على السوق المفتوحة في التمويل بينما هناك من تعتمد على التمويل المصرفي، ففي دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا وغيرهما يعتبر المساهمون هم المصدر الأساسي للتمويل، ولذلك غالباً ما تكون البورصات في هذه الدول الكبيرة والعريقة والنشطة ومن ثم يزداد الطلب على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، أما في دول أخرى مثل ألمانيا واليابان وفرنسا والنمسا وغيرها تعتبر البنوك هي المصدر الأساسي للتمويل ولذلك عادة ما يكون الدائنون هم مركز الاهتمام نسبياً عند توفير المعلومات المحاسبية¹⁰.

✓ القصور في تعريف أهداف القوائم المالية: هناك قصور في وجود تعريف متفق عليه لأهداف القوائم المالية، فلجنة معايير المحاسبة الدولية تقترح أن هدف تلك القوائم هو خدمة احتياجات المستثمرين، كما أن اللجنة ترى أن يمتد هذا المدى ليشمل

اهتمامات المقرضين والعاملين، ولكنها لم توفر احتياجات واهتمامات الحكومات بتلك القوائم سواء لأغراض فرض الضرائب أو غيرها من الأغراض ذات العلاقة¹¹.

✓ **تباين معدلات التضخم وأثرها على السياسات المحاسبية:** قد تتزايد معدلات التضخم في بعض الدول بينما تكون الأسعار مستقرة في دول أخرى وعندما تتزايد معدلات التضخم في بعض الدول تتبنى سياسة إعادة التقييم الدوري لأصولها الثابتة أو تلجأ إلى تعديل قوائمها المالية وفقا للتغيير في الأسعار بينما الدول التي تتمتع باستقرار نسبي في الاسعار تلتزم بالسياسة المحاسبية وفقا للتكلفة التاريخية.

✓ **خصوصية الاتحادات الإقليمية:** تتمتع التكتلات الاقتصادية الإقليمية بخصوصية تدفعها إلى تبني السياسات المحاسبية التي تتفق مع أهدافها، على سبيل المثال أصبح الاتحاد الأوربي يمثل تكتلا اقتصاديا له خصائصه المميزة ويتمتع مجلس الاتحاد بسلطة تسيط القوانين المالية التجارية في الدول الأعضاء، أما في مجال المعرفة المحاسبية فقد سعى المجلس إلى تحقيق نوع من التجانس بين المعايير المحاسبية على مستوى دول الاتحاد واصدر في هذا الشأن الإعلان الرابع سنة 1978 The EC's Fourth Directive وهو يتضمن مؤشرات عامة ملزمة، ومع ذلك فإن لكل دولة سياستها الخاصة سواء في مجال القياس أو الافصاح المحاسبي؛

✓ **تباين طبيعة المعايير المحاسبية:** عندما يتعاضم دور التنظيمات الخاصة في وضع المعايير المحاسبية تكون القوانين الضريبية ومتطلباتها مستقلة عن المعايير المحاسبية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك توصف المعايير المحاسبية بأنها معايير مهنية. أما في الدول التي تكون فيها السيطرة للقوانين الضريبية مثل ألمانيا يتم صياغة المعايير المحاسبية وفقا للقوانين الضريبية ولذلك يغلب على المعايير المحاسبية الخاصة القانونية.

✓ **تباين مستوى الثقافة المحاسبية:** هناك دول رائدة في مجال المعرفة المحاسبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لديها خبرة طويلة في مجال اصدار المعايير المحاسبية ولديها إطار شامل صادر عن تنظيم مهني FASB تدعمه متطلبات تفصيلية في مجال الافصاح المحاسبي صادر عن هيئة حكومية SEC، ومثل هذا الإطار الذي يتم صياغته على مدى 50 عاما غير قابل للمقارنة مع الجهود المتواضعة والامكانيات المحدودة المتاحة للجنة الدولية.

وعلى عكس من ذلك هناك دول نامية أو متخلفة ليس لديها ثقافة محاسبية بالمعنى المألوف. وفي مثل هذه الدول لا توجد معايير محاسبية وطنية وتحتاج هاته الدول إلى التعليم والتدريب حتى تكون مؤهلة لاستيعاب مضمون المعايير الدولية¹².

وخلص الباحث (وصفي عبد الفتاح أبو المكارم) إلى أن منهج اللجنة الدولية في تحقيق التجانس للمعايير المحاسبية الدولية اعتمادا على الاختيار والتوفيق بين المعايير المحاسبية المطبقة في بعض الدول دون البعض الآخر، يعتبر أمرا صعبا من ناحية وغير موضوعي من ناحية أخرى، وبدلا من ذلك يعتقد الباحث أنه يمكن وضع معايير نمطية (موحدة) للمحاسبة الدولية بحيث يتضمن كل معيار أسلوب محاسبي واحد، وبحيث يتم صياغة هذه المعايير من منظور دولي أحذا في الاعتبار المتغيرات الدولية المرتبطة بسوق رأس المال دون النظر للمتغيرات الإقليمية. وعندئذ يمكن أن تعتبر هذه المعايير بمثابة لغة دولية متعارف عليها، وتشكل نظاما عاما للمحاسبة الدولية بحيث يكون قابلا للتطبيق في كل دول العالم. وأن مثل هذا النظام يجب أن يقتصر تطبيقه على القوائم المالية التي تصدرها الشركات التي تتعامل على المستوى الدولي، حيث يتم إعادة صياغتها أو (ترجمتها) وفقا للمعايير الدولية. ويمكن عندئذ وضع القواعد والاجراءات العملية التي يعتمد عليها المحاسب في عملية إعادة صياغة هذه القوائم. وتتشابه هذه القواعد والاجراءات من ناحية الشكل مع ما يتبع عند إعادة صياغة القوائم المالية وفقا للمتغيرات في المستوى العام للأسعار وعند إعادة صياغة القوائم المالية وفقا لسعر الصرف الأجنبي.

وكما تم ذكره آنفاً، فإن التوصل إلى مثل هذه المعايير المحاسبية الدولية يجب أن يعتمد على المتغيرات الاقتصادية الدولية، ومع ذلك فإن تحديد هذه المتغيرات والتعرف على طبيعتها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على قرار الاستثمار يعتبر أمراً أكثر صعوبة لعدة أسباب أهمها حداثة التطور في سوق رأس المال وسرعة التطور بمعدلات متزايدة، ثم عدم وجود التفسير النظري الكافي لحركة هذه الأسواق. ويعلق على هذه الظاهرة أحد كبار الاقتصاديين بقوله "بأن هناك انخفاضاً في التجارة الدولية وتزايداً في الاستثمار الدولي... وحتى الآن لا توجد نظرية للاقتصاد الدولي بحيث تشتق من متغيرات الاستثمار الدولي بدلا من التجارة الدولية".

وبناء على ذلك يقول كاتب آخر "بأن المفاهيم المحاسبية المفيدة تكون صعبة المنال في ظل عدم وجود النظرية الاقتصادية الملائمة". ولذلك يجب تكريس جهود اللجنة الدولية نحو دراسة المتغيرات الاقتصادية الدولية والاعتماد عليها في اشتقاق المعايير المحاسبية الدولية حتى تتوافر قوائم مالية تستخدم لغة محاسبية عامة بما يحقق القابلية للمقارنة ويهيئ الفرصة لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة¹³.

والجدير بالذكر أن شكل ومضمون المعايير المحاسبية الدولية التي أصدرتها اللجنة الدولية يكشف بوضوح عن حقيقة هامة وهي أنها لا توجد "معايير محاسبية دولية" وفقا للمعنى أو المضمون الفني لهذا المصطلح، فالمعايير المعلنة لم تشتق سواء بطريقة علمية أو عملية من الظروف والمتغيرات المحيطة بالسوق الدولية، ولكنها جاءت اختياراً وتوفيقاً وتنسيقاً من بين العديد من المعايير المحاسبية المطبقة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تسيطر على مجلس إدارة هذه اللجنة¹⁴.

وباعتبار كل هذا يعد التوحيد المحاسبي الدولي تطبيق كامل للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا لا نجد إلا في الدول الصناعية المتقدمة فيما بينها، وأما الدول الغير متطورة (الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو والنامية منها) وجدت نفسها مجبرة على تبني بعض المعايير المحاسبية الدولية حسب الظروف الموجودة في كل دولة؛ وهذا ما يسمونه بالتوافق المحاسبي الدولي. وبالتالي ترى الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو والنامية منها أن طريقها نحو النمو والتقدم لا يكون إلا بإتباع الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن الطريق الذي اتبعته هذه الدول (الدول المتخلفة...) هو الطريق نفسه الذي سيسهل على الدول المتقدمة النفاذ إلى هذه الدول وفرض سيطرتها.

3.2 التوجه إلى التوحيد المحاسبي الدولي

يعد التوحيد المحاسبي وليد التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وذلك نتيجة للتطور المذهل والسريع للأنشطة الاقتصادية والمعاملات الدولية، خاصة ما يرتبط بالمستثمر الأجنبي، الذي يعاني من اختلاف الطرق المحاسبية التي يجدها أمامه، لذا يصعب عليه التأقلم والتعامل مع النظام المحاسبي القائم.

أ. تعريف التوحيد المحاسبي الدولي: يعد التوحيد المحاسبي وظيفة ملازمة لطبيعة التحول الذي يميز النظام الاقتصادي من حيث أنها تقوم أساساً بإضفاء الصبغة النظامية على المعلومات المحاسبية التي يكون هذا النظام بحاجة إليها. وعليه فالتوحيد المحاسبي يعد مطلباً أساسياً لضمان موافقة المحاسبة ومسايرة الممارسة المحاسبية للمتغيرات والتحولات الاقتصادية العديدة والمتلاحقة، بهدف ضمان تمثيل حقيقي للواقع الاقتصادي خدمة لوظيفة الإخبار التي تعنى بها المحاسبة، للإجابة على الطلبات من المعلومات المعبر عنها من مختلف الأطراف المستعملة باختلاف طبيعتهم وأهميتهم. ومنه أصبح التوحيد المحاسبي من الوظائف الأساسية التي تميز عالم الاقتصاد والأعمال اليوم، نتيجة الاستشعار الكبير بدور وأهمية المعايير المحاسبية والاهتمام المتزايد بها في العديد من الدول التي تعرف فيها الممارسة المحاسبية تقدماً وتطوراً؛ من خلال الحضور القوي للهيئات والمجموعات المهتمة باستحداث المعايير المحاسبية، والسهر على ضمان الالتزام بها وحسن تطبيقها. وعليه فإن توحيد المحاسبة

يعني تطبيق لغة موحدة (مصطلحات، قواعد...) بهدف تسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية، والمهتمين بالحاسبة.

ومع أن استعمال مصطلح (معيار - Norme) يعد حديثاً في مجال المحاسبة مقارنة بمصطلح (مبدأ-Principe) إلا أنه يمكن اعتبار المبادئ المحاسبية التي نتجت في الواقع عن تقدم التطبيقات العملية للمحاسبة، بمثابة معايير محاسبية بمفهومها الشامل والواسع، ذلك لأن المعايير المحاسبية تعد نتاج العمل المتزاوج بين الجهود العملية والنظرية المبذولة في المجال المحاسبي في إطار مسار متسق ومنتظم.¹⁵

فالتوحيد اصطلاحاً يعني تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات، لذا فهو ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة والملزمة والصارمة، فعلى المستوى المحلي (الوطني) تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التزام مفروض من قبل الهيئة المنوط بها إصدار المعايير، وتعتبر بمثابة توجيهات رسمية تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث المالية والمعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وإدراجها في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية، لذا فالتوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية:

- على مستوى المبادئ: يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية؛
 - على مستوى القواعد: يشمل هذا المستوى توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية؛
 - على مستوى النظام: يشمل هذا المستوى توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس وقواعد ومبادئ ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى ترميز النتائج والقوائم المحاسبية إضافة إلى نظام التكاليف والأسس التي تقوم عليها.
- ويشير التوحيد أيضاً إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق ومتجانس أو غير متباين، فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة، كما عرفته جمعية المحاسبين الأمريكيين بأنه الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس.¹⁶

ب. أهداف التوحيد المحاسبي: إن تطور العلاقات الاقتصادية بين أعوان لا تجمعهم مع بعضهم البعض لا أصل ولا ثقافة ولا لغة كان دائماً مرفوق بتبادل للمعلومات المحاسبية والمالية التي تعتبر من بين أهم أهدافها الإجابة على احتياجات مستعمليها، وهو ما يفرض ضمناً وجود مجموعة متجانسة من القواعد المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المحاسبية والمالية، ليتسنى من خلالها التوصل إلى تحليل ملائم ومفهوم يكتسي صبغة عالمية، وينطلق التوحيد المحاسبي من ضرورة ضمان توافق للقوائم المالية من خلال توحيد الطرق المحاسبية، ويهدف إلى تبسيط الطرق والممارسات المحاسبية من خلال:

- توحيد السياق المحاسبي انطلاقاً من وثائق ومستندات الإثبات ووصولاً إلى القوائم الختامية ويهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من إنتاجية مصالح الحاسبة من خلال إتباع معايير تتحرى البساطة والثقة؛
- توحيد المنتج المحاسبي الذي يتمثل أساساً في القوائم المالية والتي تحمل إجابات على احتياجات مختلف الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية، فعدم تجانس هذه الفئة وإمكانية تضارب مصالحها أدى إلى ضرورة توحيد هذه القوائم للإجابة على أكبر قدر ممكن من احتياجات مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذا يجب على المعايير التي تحكم عملية التوحيد أن تكون مرنة وقابلة للتفسير من عدة جوانب.

ج. معوقات التوحيد المحاسبي: إن عملية التوحيد باعتبارها خطوة هامة في إرساء توافق في الأنظمة المحاسبية بغية إيجاد لغة موحدة، في ظل الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات يصطدم بعدة عوائق مما يهدد عملية التوحيد المحاسبي برمتها، فتطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية متوقف على توفر ظروف معينة والتي قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن محيط لآخر، فتعدد البدائل ما هو إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها.

وغياب خاصية التجديد للمعايير المحاسبية من خلال غياب وظيفة الاتصال بين مختلف هيئات التوحيد والأطراف المستعملة للمعايير، للوقوف على درجة القبول والتبني لهذه المعايير واحتياجاتها لمعايير أخرى تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه عملية التوحيد المحاسبي، ولما كانت المحاسبة تسعى إلى تسيير العلاقات بين مختلف الأعوان الذين يستثمرون في المؤسسة، بهدف تعظيم مردودية استثماراتهم فإنه لا محالة أن هذه المعايير سوف تكون لها نتائج اقتصادية على مختلف الأطراف، لأن الاختيارات المحاسبية المفروضة من قبل هيئات التوحيد ستؤثر على القرارات المالية للمؤسسة وخاصة مع عدم السماح في بعض الحالات بخيارات بديلة (تقييم المخزون، قسط الاهتلاك). بالرغم من أن خاصية التغيير وتجديد المعايير المحاسبية لضمان ملاءمتها للمستجدات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية أصبحت من حتميات نجاح الأداء الاقتصادي، إلا أن عملية التوحيد المحاسبي تصطدم بالعديد من العوائق سواء كانت تنظيمية، اقتصادية، تشريعية، ثقافية أو فكرية.¹⁷

4.2 التوجه إلى التوافق المحاسبي الدولي

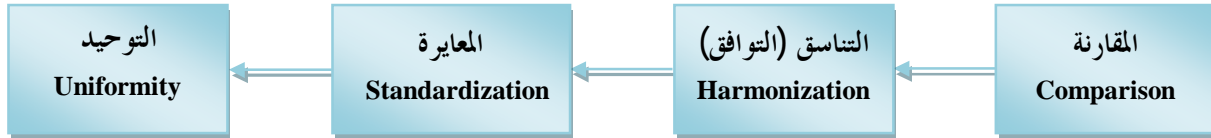
التوافق (التناسق) المحاسبي Accounting Harmonization هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها وتقليل درجة الاختلافات بينها من خلال تقريب الممارسات المحاسبية في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة، أي اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض معرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، ثم العمل على جمع تلك الأنظمة معا، فالتوافق يقصد به تقليل الاختلافات بين المعايير والممارسات المحاسبية بين الدول والتقريب بين وجهات النظر المختلفة، كما يعني توصيل معلومات في شكل مناسب يمكن فهمه وتفسيره دول.¹⁸

أ. تعريف التوافق المحاسبي الدولي: يقصد بالتوافق المحاسبي الدولي "الاحتكام إلى جملة من المبادئ، القواعد والمعايير المحاسبية، التي تلقى قبولا عاما في الأوساط الدولية، والتي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية للشركات الدولية".¹⁹ ويعرف أيضا على أنه "تقليل درجة الاختلافات بين الدول في الممارسات أو الأسس المحاسبية بهدف خدمة ومساعدة المستثمر أو المؤسسات، محلية كان أو دولية وذلك لتوفير وتحليل تقارير الموقف والأداء المالي للشركات".²⁰ وفي تعريف آخر هو "تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة. فهو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، وعملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب. ويشتمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها".²¹

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التوافق المحاسبي الدولي، ما هو إلا الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية، التي تحظى بقبول دولي، لكي يخلق الانسجام في الممارسات المحاسبية بين الدول.

ومما سبق تتجلى علاقة التداخل والاتصال بين مفاهيم التوافق، المعايير والتوحيد المحاسبي (تم التطرق لهذين المصطلحين في المطلبين السابقين)، وعلى العموم جميعها تسعى إلى الغرض نفسه وهو تحقيق تجانس الأنظمة المحاسبية وعلى مستوى دولي من أجل الحد من المشاكل التي يثيرها تنوع هذه الأنظمة واختلافها، لكن درجة هذا التجانس تختلف من مفهوم إلى آخر. كما أن كل مفهوم يمثل مستوى معين من هذا التجانس، حيث تمثل هذه المستويات في مجموعها مراحل يتم إتباعها للوصول إلى مستوى التوحيد التام، بداية بمجرد مقارنة الأنظمة المحاسبية وتصنيفها²². وتتضح لنا هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين التوافق، التوحيد والمعايرة



المصدر: محمد أمين عكوش، مرجع سابق، ص06.

ب. مزايا التوافق المحاسبي الدولي: يمكن القول أن هناك العديد من المزايا للتوافق المحاسبي الدولي نذكر منها:

- إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية لمختلف الشركات لتقييم البدائل الاستثمارية؛
- زيادة حرية تدفق الاستثمارات، فقابلية المقارنة بين القوائم المالية تشجع على التدفق الحر لرأس المال عند أقل تكلفة ممكنة إلى الأعمال الأكثر كفاءة؛
- يوفر التوافق المحاسبي الدولي للشركات خاصة الدولية منها الوقت والمال الذي يبذل حالياً في توحيد قوائمها المالية، والتي يُعتمد في إعدادها على مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية غالباً ما تكون مختلفة من دولة لأخرى؛
- تحسين عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم عن طريق زيادة المعلومات المقارنة لنتائج مختلف الشركات الدولية؛
- زيادة سهولة التحليل المالي للشركات، فالتوافق الدولي سوف يزيد عدد المطلعين على القوائم المالية والمؤهلين لفحصها؛
- تخفيض التكاليف الخاصة بالأنظمة وإدارتها عن طريق إزالة الازدواج في البيانات والمعلومات المالية المنشورة؛
- رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تُحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني الأنظمة المحاسبية الدولية، كما قد يُسهّم ذلك في تحسين النظم المحاسبية بها²³.

ج. أهداف التوافق المحاسبي

من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:

✓ المؤسسات المعدة للقوائم المالية: يساعد التوافق المحاسبي على:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة ما تعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛
- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة؛
- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها؛
- التمتع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

✓ الأطراف المستعملة للقوائم المالية: إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساساً في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان

يفترض أن تعد كل مؤسسة معلومتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.

✓ **الهيئات الأخرى:** تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة، من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيح من خفض تكاليف هذه الرقابة، التي تتطلب في حالة العكس وجود اختلافات (أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها، والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي الجمع.²⁴

د. معوقات التوافق المحاسبي الدولي: لا شك أن معرفة معوقات التوافق المحاسبي مهم جدا لفهم المحاسبة الدولية، لأنها تعطي تصورا واضحا عن مدى تعقيد هذا الموضوع والمشاكل التي يواجهها المحاسبون الذين يعملون في بيئة دولية، ولأن المعوقات والموانع كثيرة سنتطرق إلى أهمها:

- القومية التي غالبا ما تحول بين النظر بموضوعية للمزايا والأفكار والممارسات التي تنشأ وتتطور في بلد آخر، فهناك عدم رغبة عامة موجودة ضمن ثقافة الكثيرين تقف وراء عدم تقبل تبني مبادئ وممارسات غير محلية، فمعظم الدول النامية تنظر إلى معايير المحاسبة الدولية على أنها متحيزة للممارسات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛
- عادة ما تحكم الممارسات المحاسبية المحلية نظم قانونية، لذا فالتوافق المحاسبي يتطلب تغير في التشريعات مما يقف عائقا وراء التوافق المحاسبي ويدفع بالكثير من المؤسسات التي تنشط دوليا إلى إعداد نوعين من القوائم المالية، واحدة لتلبية الاحتياجات والمطالب القانونية المحلية وأخرى معدة حسب المعايير المحاسبية الدولية؛
- اختلاف احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، فالمستثمر يحتاج معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية بينما الدولة تحتاج قوائم معدة وفقا للنظم والتشريعات الضريبية ووفق المعايير المحاسبية الوطنية؛
- وجود خلاف في وجهات النظر بين مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية المنوط بها عملية إصدار المعايير والمعنية بعملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.²⁵

3. النظام المحاسبي الجزائري بين التوافق الدولي ومعوقات البيئة:

1.3 ظهور النظام المحاسبي المالي: بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75 إلى نظام محاسبي جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل هي:

- ✓ **المرحلة الأولى:** تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ **المرحلة الثانية:** تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة؛
- ✓ **المرحلة الثالثة:** وضع نظام محاسبي جديد.²⁶

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاثة اختيارات تطوير ممكنة:

- ✓ **الخيار الأول:** الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصص عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر؛

✓ **الخيار الثاني:** الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بنيته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية؛

✓ **الخيار الثالث:** يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني، بشكل حديث استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أرستها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASC).

وبعد دراسته من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، وتبنت بالتالي استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية²⁷. وقد تقرر دخوله حيز التطبيق بتاريخ 2009/01/01 ثم تم تأجيل تاريخ التطبيق إلى غاية 2010/01/01.

بالنظر إلى طريقة إعداد النظام المحاسبي المالي، يمكن أن يتضح جليا أن هذا الخيار ما هو إلا نسخة من النموذج المحاسبي الفرنسي، فالجزائر منذ عهود تشهد تبعية عمياء ومتواصلة لفرنسا، فتكاد الجزائر لا تخطو خطوة واحدة في أي مجال إلا بالنظر إلى فرنسا ومحاولة تقليدها في كل أمر، لكن هذا لا ينفي رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من فرصه. وباعتبار كل هذا فإن الجزائر وتبنيها النظام المحاسبي المالي لم تقم إلا بتغيير نظام التسجيل المحاسبي (أرقام الحسابات، وظهور بعض المفاهيم الجديدة...). فالأساس هو العمل على تطوير بيئة الأعمال من خلال التركيز على الإنتاج في جميع المجالات للخروج من التبعية للمحروقات. فالنظام المحاسبي المالي لا يقدم للاقتصاد شيء إن لم يكن هناك عمل جاد على تطوير المؤسسات وأعمالها لتبي حاجيات المجتمع في كل المجالات أو جعلها على الأقل. فبدون التقليل من شأن النظام المحاسبي المالي فهو خطوة هامة لتطوير المعلومات المحاسبية والمالية، مما جعلها تتسم بالجودة مقارنة بالمعلومات في المخطط المحاسبي الوطني.

عمدت الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية من أجل إصلاح المنظومة المحاسبية، من خلال تبني نظام محاسبي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية. ويعد النظام المحاسبي المالي وليد الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر، نتيجة التوجهات والظروف التي مرت بها.

2.3 تعريف النظام المحاسبي المالي

أ. **من الناحية الاقتصادية:** عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة 03، حيث سماه بالحاسبة المالية: "الحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة في تصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"²⁸.

والشيء المميز في النظام المحاسبي المالي هو تسمية "الحاسبة المالية" وهي تسمية ذات دلالة مهمة حيث أن نظام المعايير المحاسبية ترتبط بالجانب المالي أكثر من الجانب المحاسبي، وأن كل عنصر يطلب تسجيله بالقيمة الحقيقية ويستبعد القيمة المحاسبية المعمول بها سابقا واهتمامه بالتحليل المالي. ويمكن إبراز البعد المالي للنظام المحاسبي المالي في النقاط التالية:

- تركيزه على المفهوم المالي للعناصر أكثر من المفهوم المحاسبي فالختموى المعلوماتي للقوائم المالية المقدمة غنية بالمؤشرات المالية فهي تعكس بصدق المركز المالي للمؤسسة؛

- تقييم أداء ونجاعة نشاط المؤسسة من خلال جدول حساب النتائج؛

- يتيح إمكانية قياس وضعية الخزينة وقدرة المؤسسة على توليد النقدية (من خلال جدول التدفقات النقدية).²⁹

وبالتالي يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطاراً مرجعياً للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تتسم بإنشاء كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة وتتوافق والمتطلبات المالية والمحاسبية الدولية.

ب. من الناحية القانونية: نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات الجبيرة على تطبيقه وفقاً لأحكام القانون ووفقاً للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.

ويهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه، ويشتمل على:

- إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي IFRS؛
- مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛
- مفاهيم وقواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والنواتج والمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية الخاصة بكل من هذه الأصناف؛
- أشكال القوائم المالية؛
- مدونة الحسابات؛
- قواعد استعمال الحسابات؛
- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة³⁰.

ومن خلال ما سبق يمكن استخراج الخصائص المميزة لهذا النظام، وهي:

- يركز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحاً وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات³¹.

3.3 أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي

للنظام المحاسبي المالي مجموعة من الأهداف والمميزات، نتيجة للبعد الدولي ولمواكبة الظروف الاقتصادية الحالية للبلاد، وتطوير البيئة المحاسبية والمالية للمؤسسات تلبية لاحتياجات مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية.

أ. أهداف النظام المحاسبي المالي

- يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى:
- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبة موحدة؛
 - فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛
 - تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل بها لشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
 - توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة³².

- إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الداخليون والخارجيون لأغراض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مع التركيز على فئة المستخدمين ذوي المصالح المباشرة مع المؤسسة³³.
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد؛
- الاستفادة من مزايا هذا النظام خصوصا في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعاملات المختلفة؛
- يهدف النظام المحاسبي المالي إلى حصول المؤسسة على قوائم مالية جيدة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي³⁴.

ب. مميزات النظام المحاسبي المالي

يمتاز النظام المحاسبي المالي بثلاث ميزات:

- ✓ اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ثلاث مرجعيات محاسبية: أوربية، أمريكية، IAS/IFRS، اختار هذا الأخيرة.
- ✓ احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، ولطرق التقييم وإعداد القوائم، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللاإرادية.
- ✓ يوفر معلومات مالية واضحة، ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبلين، ولهذا فإن النظام المحاسبي المالي يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي، وهو نفسه الإطار التصوري لـ IFRS الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:
 - الاتفاقات المحاسبية؛
 - الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية؛
 - المبادئ المحاسبية الأساسية؛
 - إعطاء نماذج للقوائم المالية: الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملحق؛
 - تقديم قائمة الحسابات، قواعد سير الحسابات؛
 - النظام المحاسبي الواجب تطبيقه في الكيانات الصغيرة جدا³⁵.

ومنه فإن النظام المحاسبي المالي جاء نتيجة للحاجة الماسة إلى خلق تقارب بين البيئة الجزائرية والبيئة الدولية في مجال المحاسبة، وإلى تطوير مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعاملات المختلفة من خلال الاستفادة من الخصائص النوعية لهذا النظام، كما أنه يستجيب للتحويلات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر بعد انهيار أسعار البترول، وتوجه الجزائر إلى البحث عن موارد بديلة من خلال تشجيع المؤسسات في جميع الأنشطة الاقتصادية (الصناعية، التجارية والخدمية)، وبهذا تكون الجزائر بتبنيها النظام المحاسبي المالي قد خطت الخطوة الأولى لتطوير بيئة المال والأعمال.

4.3 المرجعية الفكرية للنظام المحاسبي المالي: تم تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم والالتزام بتطبيق هذه المعايير، وفي هذا الإطار تفاعلت البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا إيجابيا ومضطردا مع البيئة الدولية في المجال المحاسبي، ولتطوير هذا التفاعل وزيادته وتعميق مجالاته في جوانب أخرى مكتملة، وبما أن المهنة المحاسبية في مجال آخر يترادف مع المجال الاقتصادي فإن الأمر تطلب حتمية تبني الجزائر نظريا للمعايير المحاسبية الدولية، ومن خلال نصوص النظام المحاسبي المالي وإجراءنا لمقاربة نظرية يمكن ملاحظ أنه تم تكييف المنظومة المحاسبية وتبني نسبيها بعض فقرات من المعايير المحاسبية الدولية الآتية:³⁶

- المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض وتقديم القوائم المالية؛
- المعيار المحاسبي الدولي الثاني محاسبة المخزونات؛
- المعيار المحاسبي الدولي السابع جدول التدفقات النقدية للخرينة؛
- المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر ضرائب الدخل المؤجلة؛
- المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر محاسبة الصول الثابتة؛
- المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر محاسبة عقود الإيجار التمويلية؛
- المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون محاسبة الصول الثابتة المعنوية؛
- المعيار المحاسبي الدولي الواحد والعشرون محاسبة آثار تغيرات السعر؛
- المعيار المحاسبي الدولي الثامن محاسبة نتائج التغيرات والأخطاء والسياسات المحاسبية؛
- المعيار المحاسبي الدولي العاشر محاسبة الأحداث اللاحقة للميزانية.

5.3 معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

هناك عدة معوقات تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ، والجدول التالي يلخص بعض هذه العراقيل

المتعلقة ببعض من المعايير:

الجدول رقم (01): العراقيل الممكنة لتطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

المعيار	موضوع المعيار	العراقيل الممكنة للتطبيق في الجزائر
IAS 02	المخزون	لا يوجد أسواق واضحة للسلع والمواد لمقارنة أسعارها عند نهاية السنة مع سعر التكلفة.
IAS 08	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقدير المحاسبي	انعدام أسواق مالية تسمح للمؤسسة بتغيير سياساتها المحاسبية قصد تحقيق أهدافها، مع تقييم نتائج ذلك.
IAS 11	عقود البناء	إن العقود التي تنجزها المؤسسات هي عقود لفائدة الدولة، ومبلغها معروف ولا تحقق فيها أية خسائر، وهذا المعيار لا يجب تطبيقه إلا في حالات نادرة.
IAS 17	عقود الإيجار	رغم أهمية المعيار، إلا أنه في الواقع الجزائري المشكلة الأساسية في وجود سعرين للإيجار: السعر الحقيقي والسعر المصرح به.
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية	رغم أهمية هذا المعيار، وإمكانية المؤسسة في استعمال تغيرات سعر صرف العملات كوسيلة لتنوع العملات المتعامل بها، إلا أنه بالنسبة للمؤسسات الجزائرية ليس لها اختيار العملة، إنما البنك الذي تتعامل معه هو الذي يحدد لها العملة، وغالبا لا تخرج عن عملة واحدة هي الأورو، وإن تنوعت فلا تتعدى عملتين: الأورو والدولار.
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	يختص هذا المعيار أساسا بمحاسبة آثار العلاقات التحكيمية والسيطرة على الشركات، لكن في الوضعية الجزائرية أن هذه السيطرة ليست على أساس شراء أسهم أو الدخول في رأس المال، فباستثناء قطاع المحروقات إلى حد ما، فإن هذه العلاقة ليست مالية إنما قرارات إدارية مثل ما حدث عند إنشاء الشركات القابضة وعند إنشاء شركات تسيير مساهمات الدولة.
IAS 36	الانخفاض في قيمة الأصول	ينطلق هذا المعيار من مقارنة أسعار الموجودات وأسعارها في الأسواق المعنية، وعندما تغيب هذه الأسواق فلا توجد إمكانية إجراء المقارنة ولا تطبيق المعيار.

المصدر: أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF "الإطار النظري"، دار جصور للنشر

والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 133-134.

4. تحليل النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد وتجيّب على الفرضيات المطروحة؛ فبالنسبة للفرضية الأولى التي مفادها "الصعوبات التي تحول دون التوحيد المحاسبي الدولي تكمن في الظروف والمتغيرات المحيطة بالسوق الدولية وخصوصيات متعلقة ببيئة كل دولة" تعتبر صحيحة وهذا من خلال ما تم التوصل إليه؛ حيث أن شكل ومضمون المعايير المحاسبية الدولية التي أصدرتها اللجنة الدولية يكشف بوضوح عن حقيقة هامة وهي أنها لا توجد "معايير محاسبية دولية" وفقا للمعنى أو المضمون الفني لهذا المصطلح، فالمعايير المعلنة لم تشتق سواء بطريقة علمية أو عملية من الظروف والمتغيرات المحيطة بالسوق الدولية، ولكنها جاءت اختياريًا وتوفيقيًا وتنسيقًا من بين العديد من المعايير المحاسبية المطبقة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تسيطر على مجلس إدارة هذه اللجنة، ومنه يعد بلوغ مستوى التوحيد المحاسبي الدولي أمر صعب على العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على أن: "معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ترجع إلى البيئة الاقتصادية والمنظومة القانونية" تعتبر صحيحة من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة؛ نجد أن الجزائر رغم تكييفها لمنظومتها المحاسبية مع المنظومة الدولية من خلال تبنيها نسبيًا لمجموعة من المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن هناك معوقات وصعوبات تحول دون تطبيقها بالشكل والمضمون الذي جاءت به، خاصة الظروف الاقتصادية المتمثلة في غياب سوق نشط للسلع والخدمات، سيطرة السوق الموازية، غياب أسواق رأس المال النشطة، النسيج الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية غالبيتها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص، بالإضافة إلى منظومة القوانين والتشريعات خاصة القوانين الضريبية والتي في كثير من الأحيان تتعارض مع القوانين المحاسبية (النظام المحاسبي المالي).

5. خلاصة البحث:

يتبين من خلال ما سبق أن الأنشطة على المستوى الدولي أظهرت الفروقات في الممارسة المحاسبية بين الدول، الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من المحاولات التي تهدف في مجملها للحد من الاختلافات في الأنظمة المحاسبية، في ظل تعدد المعاملات الدولية والترابط بين الأسواق المالية الدولية وتعدد الشركات الدولية، حيث هدفت هذه المحاولات إلى تقليل هذه الاختلافات في الممارسة المحاسبية لضمان قراءة عالمية موحدة إلى حد ما للقوائم المالية.

وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يأتي هكذا، ولكن نفسره بأن البيئة المحاسبية الجزائرية تتفاعل حتميا مع البيئة المحاسبية الدولية وهذا نتيجة الحتمية التي فرضها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ليطم تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق بعض الشيء مع المعايير المحاسبية الدولية، فهذا التوافق جاء خدمة للمؤسسات الأجنبية المتواجدة في الجزائر أكثر مما قد تفيد المؤسسات الوطنية في الوقت الحاضر؛ الدليل: عدم وجود أسواق مالية أو نقول عدم وجود سوق مالية نشط في الجزائر، ضخامة الاقتصاد الموازي في الجزائر، عدم وجود أسواق منظمة، إضافة إلى عدم وجود توافق بين التعليم والمهنة "التعليم بلغة البلد والعمل في المهنة بلغة بلد آخر"، والمؤسسات الجزائرية بهذا الوضع يكفيتها أي نظام محاسبي مهما كان.

والجدير بالذكر أن شكل ومضمون المعايير المحاسبية الدولية التي أصدرتها اللجنة الدولية يكشف بوضوح عن حقيقة هامة وهي أنها لا توجد "معايير محاسبية دولية" وفقا للمعنى أو المضمون الفني لهذا المصطلح، فالمعايير المعلنة لم تشتق سواء بطريقة علمية أو عملية من الظروف والمتغيرات المحيطة بالسوق الدولية، ولكنها جاءت اختياريًا وتوفيقيًا وتنسيقًا من بين العديد من المعايير المحاسبية المطبقة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تسيطر على مجلس إدارة هذه اللجنة، وباعتبار كل هذا يعد التوحيد المحاسبي الدولي تطبيق كامل للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا لا نجده إلا في الدول الصناعية المتقدمة فيما بينها، وأما

الدول الغير متطورة مثل الجزائر (الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو والنامية منها) وجدت نفسها مجبرة على تبني بعض المعايير المحاسبية الدولية حسب الظروف الموجودة في كل دولة؛ وهذا ما يسمونه بالتوافق المحاسبي الدولي. وبالتالي ترى الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو والنامية منها أن طريقها نحو النمو والتقدم لا يكون إلا بإتباع الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن الطريق الذي اتبعته هذه الدول (الدول المتخلفة...) هو الطريق نفسه الذي سيسهل على الدول المتقدمة النفوذ إلى هذه الدول وفرض سيطرتها.

وأكبر إشكالية في الجزائر أن بنية اقتصادها غير منظمة، وأن اقتصادها هش في كل جوانبه، ما دام الاعتماد على المحروقات كمدخول وحيد بنسبة معتبرة وموجهة مداخيله نحو الاستهلاك أيضا بنسبة معتبرة، فهذا يدل على عدم الرشادة وسوء التدبير، وهذا على خلاف الفساد المالي والإداري الذي ينخر الاقتصاد الجزائري بشكل رهيب وفق تقارير مجلس المحاسبة رغم التناقض الذي نشهده في تقارير الإيجابية للمدققين "الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات" على مستوى كل المؤسسات في الجزائر أو جلها على الأقل وهذا وفق ما تقتضيه مصلحة المدققين في تلك المؤسسات، ووجود اقتصاد موازي جعل الاقتصاد الجزائري مبعثر، مع ترسانة من القوانين المتضاربة. فالجزائر تشهد مسلسل اقتصادي صعب تحت عنوان: "الجزائر متحملة بحلم اقتصادي واعد، وواقعها حطام الاقتصادي".

ففي ظل التطور الرهيب الذي وصل إليه العلم، نجد الجزائر الغنية بالموارد تنوعا وكثرة لا يوجد عندها منتوجا صناعيا واحدا حقيقيا ذو علامة جزائرية دون وجود مواد أجنبية في هذا المنتج (مواد أجنبية أو نقول منتجات نصف مصنعة أجنبية + تركيب جزائري إن لم نقل تركيب جزائري تحت إشراف أجنبي أو تركيب أجنبي في أراضي جزائرية = منتج جزائري)؛ معادلة غير منطقية من الأساس، لا ضير أن تكون هذه المعادلة في كثير من المنتجات لكن يجب أن تكون بنسبة إدماج لا تقل عن 50% خاصة أن الجزائر تزخر بالموارد "تنوعا وكثرة".

وأن المعايير المحاسبية الدولية جاءت بعد التطور الذي شهده اقتصاد الدول المتقدمة، وهذا التطور جاء نتيجة التطور الذي شهده العلم وجُسد في واقع الاقتصاد (ظهور منتجات نوعا وتنوعا، كثرة المؤسسات ومعاملاتها، ووجود تنظيم محكم للاقتصاد)، حيث أنه لا يوجد تطور في مجال معين من علم ما إلا ويقابله تجسيد في الواقع (ما ظهر علم أو تطور إلا وتلتبس أثره في الواقع) وهذا نشهده فقط في الدول المتقدمة، فأنا لواقع غير منظم واقتصاد هش وبنى تحتية مهترئة أن تكون المعلومات المعبرة عنه ذات جودة؟! فالأحرى إعادة بناء الاقتصاد على أرضية صلبة.

فالمعايير المحاسبية الدولية تمتاز بالجودة في البيئة التي خرجت منها، فحتى لو طبقت المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر؛ فإنه لا يمكن أن تعبر بالقدر نفسه الذي تعبر عنه في الدول المتقدمة، حيث يمكن تطبيق هذه المعايير من ناحية الشكل لكن من ناحية المضمون صعب جدا، والواقع يعبر عن حاله المؤسف.

6. الهوامش والإحالات:

1. Ahmed Riahi - Belkaoui، تعريب: رياض العبد الله، نظرية محاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص455.
2. أمين السيد أحمد لطفى، المحاسبة الدولية-الشركات المتعددة الجنسيات-، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2004، ص 09-10.
3. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2005، ص13.
- * هنري ألكسندر بنسون: (02 أغسطس 1909-05 مارس 1995) ولد في جوهانسبرغ، وكان محاسبًا بريطانيًا معروفًا كشريك لـ Lybrand&Coopers، وهو مستشار لبنك إنجلترا، وعمله في تنظيم مهنة المحاسبة كرئيس لاتحاد المحاسبين القانونيين المعتمدين (ICAEW)، وهو من بين الأعضاء المؤسسين للجنة المعايير المحاسبية الدولية وهو أول رئيس لها سنة 1973.
4. CHRISTOPHER W. NOBES and STEPHEN A. ZEFF, **Auditors' Affirmations of Compliance with IFRS around the World: An Exploratory Study**, ACCOUNTING PERSPECTIVES/ PERSPECTIVES COMPTABLES, Volume7, Issue4, November 2008, P 280.
5. أمين السيد أحمد لطفى، مرجع سابق، ص 07.
6. المرجع نفسه، ص 08-09.
- * وصفي عبد الفتاح أبو المكارم: أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية - مصر-.
7. أمين السيد أحمد لطفى، مرجع سابق، ص 379.
8. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2002، ص 508-509.
9. شعيب شنوف، الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة (BP EXPLORATION LIMITED)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص379.
10. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 509-510.
11. أمين السيد أحمد لطفى، مرجع سابق، ص 381-384.
12. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 510-512.
13. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 512-513.
14. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 515-516.
15. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر-، مرجع سابق، ص61-62.
16. محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP)، مؤسسة مدبغة ومراطة الروبية (TAMEG)-، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص 07.
17. رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -مدرسة الدكتوراه: تحليل استراتيجي صناعي، مالي ومحاسبي، القطب المكون: جامعة أم البواقي-، جامعة تبسة، 2011، ص ص28-29.
18. سعاد بورويسة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة- ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2012، ص 45.

19. علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية-دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة (2010-2012)-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة -الجزائر-، 2012، ص47.
20. محمد أمين عكوش، مرجع سابق، ص 07.
21. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة: مؤسسة صيدال الأم-، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة: الإدارة المالية، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2012، ص 09.
22. سعاد بورويصة، مرجع سابق، ص 46.
23. محمد أمين عكوش، مرجع سابق، ص ص 08-09.
24. مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث- العدد 2006/04، ص 117-118.
25. رفيق يوسف، مرجع سابق، ص ص 30-31.
26. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة -طبقا للمعايير المحاسبية الدولية-، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 13-14.
27. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام محاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد الدولية-بالتطبيق على حالة الجزائر-، مرجع سابق، ص 173.
28. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 74، المؤرخة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 03.
29. السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب السكاكين والصنابير (B-C-R) سطيف-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة-الجزائر-، 2014، ص 49-50.
30. عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف - الجزائر-، ص 291.
31. أحسين عثمان، سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06 - 07، ماي 2012، ص 05.
32. أحسين عثمان، سعاد شعابنية، مرجع سابق، ص 07.
33. حنان رضوان حلوة، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 19.
34. رفيق يوسف، دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل طرق تقييم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة NCA-Rouiba"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية - الجزائر، 2016، ص 31.
35. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، الجزائر، 2010، ص 22-23.
36. شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 25.